

**Obligation de délivrance d'un  
site internet : jugement  
ordonnant l'exécution forcée  
sous astreinte et condamnant le  
débiteur défaillant à des  
dommages-intérêts pour retard  
de livraison (Tribunal de  
commerce de Marrakech 2022)**

Identification			
<b>Ref</b> 31646	<b>Juridiction</b> Tribunal de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Marrakech	<b>N° de décision</b> 114
<b>Date de décision</b> 20/01/2022	<b>N° de dossier</b> 3285/8201/2021	<b>Type de décision</b> Jugement	<b>Chambre</b>
Abstract			
<b>Thème</b> Execution de l'Obligation, Civil		<b>Mots clés</b> عدم تنفيذ العقد, المسؤولية التعاقدية, التنفيذ العيني, التزام التسليم, Responsabilité contractuelle, Obligation de délivrance, Inexécution contractuelle, Exécution forcée	
<b>Base légale</b> Article(s) : 231 - 232 - 269 - Dahir du 9 ramadan 1331 (12 août 1913) formant Code des obligations et des contrats		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

En matière d'exécution des contrats, la partie qui s'engage à fournir une prestation demeure tenue de l'exécuter conformément aux stipulations convenues et dans les délais prévus, sous peine d'être contrainte à l'exécution forcée. Lorsque le retard ou l'inexécution est imputable au cocontractant, celui-ci peut être condamné à livrer la prestation sous astreinte et à réparer le préjudice subi par le créancier, par l'octroi de dommages-intérêts. En revanche, tant que le contrat n'est pas résolu, le client est tenu au paiement du prix ou à la conservation de l'acompte déjà versé, sauf preuve d'une cause étrangère exonératoire de responsabilité.

## Résumé en arabe

إذا التزمت إحدى الأطراف في عقد إجازة الصنعة أو غيره من العقود المنظمة بتسليم خدمة أو مبيع أو اسم نطاق معين، وجب عليها تنفيذ التزامها وفقاً للشروط والأجال المحددة في العقد، تحت طائلة تحمل نتائج تأخرها أو إخلالها، سواء من خلال إجبارها على التنفيذ العيني تحت غرامة تهديدية أو إلزامها بأداء تعويض عن الأضرار اللاحقة بالطرف الآخر، متى ثبت أن عدم التنفيذ أو التأخر فيه ناتج عن فعل أو خطأ يمكن نسبته إليها، وذلك من دون أن يكون العقد محلّ فسخ أو إبطال.

## Texte intégral

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل : حيث قدم مقال الدعوى طبقا للشروط الشكلية المتطلبة قانونا مما يستقيم معه التصريح بقبوله

في الموضوع :

حيث التمس الطرف المدعي الحكم على المدعى عليها بتسليمه اسم النطاق ALLSTARSMOROCCO.COM والموقع الالكتروني المتفق عليه وإرجاعها له مبلغ 11.250,00 درهم مع تعويض عن التأخير قدره 10.000,00 درهم تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 2000,00 درهم عن كل يوم تأخير في التنفيذ وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميلها الصائر.

وحيث ان العلاقة التعاقدية ثابتة بين طرفي الدعوى بموجب عقد اجارة الصنعة المبرم بينهما بتاريخ 2020/01/07 والذي التزمت بموجبه المدعى عليها بإنجاز إشغال المحددة فيه المتمثلة في موقع الكتروني لفائدتها في اطار النطاق المسلم لها المسمى ALLSTARSMOROCCO.COM كما هو محدد في بيان الأثمان الصادر عنها المؤرخ في 2019/12/20 تحت رقم (سي اس 70) مقابل مبلغ 15.000,00 درهم ، والذي أديا منه طبقا للعقد 11.250,00 درهم بثلاث تحويلات ، على ان يؤدي القسط الأخير منه عند تسليمها للأشغال المذكورة ، وان أمام عدم منازعة المدعى عليها في أحقية المدعيان في طلبهما طبقا للعقد المبرم بينهما وتمسكها بإنجازها لما التزمت به بموجب هذا العقد ، فانه يتعين الاستجابة لطلب المدعيان بالحكم عليها بتسليمها اسم النطاق ALLSTARSMOROCCO.COM وموقعه الالكتروني تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 500 درهم عن كل يوم تأخير فيه عن التنفيذ .

وحيث بالنسبة لطلب استرجاع المبلغ المؤدى من طرف المدعيان فانه لا مبرر له ما دام انه لم يتم فسخ العقد المبرم مع المدعى عليها أساسا أداء هذا المبلغ ، وتم الاستجابة لطلبها الرامي الى تنفيذه لدا يتعين التصريح برفضه .

وحيث في غياب ما يفيد استجابة المدعى عليها للإنذار بتنفيذ ما تعهدت به المبلغ لها بتاريخه 2021/09/30 فان التماطل يكون بالتالي ثابت في حقها ويتعين تقدير التعويض المناسب لجبره في مبلغ

5000.00 درهم والحكم على المدعى عليها بأدائه لفائدة المدعية .

وحيث يتعين رفض طلب النفاذ المعجل لغياب شروطه القانونية في طلب المدعية .

وحيث ان خاسر الدعوى يتحمل صائرها بالنسبة للمبالغ المحكوم بها

وتطبيقا للقانون

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة في جلستها العلنية ابتدائيا وحضوريا.

في الشكل بقبول الطلب.

في الموضوع : بتسليم المدعى عليها لفائدة المدعيان اسم النطاق ALLSTARSMOROCCO.COM

وموقعه الالكتروني تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 500 درهم عن كل يوم تأخير فيه عن التنفيذ، وتعويض قدره خمسة آلاف درهم  
5.000,000 درهم ( وتحميلها الصائر على النسبة ورفض باقي الطلب.